المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵣⵔⴼⵜ
Conseil national des droits de l'Homme

مداخلة السيد منير بن صالح، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية في أشغال المؤتمر الدولي حول التغيرات المناخية وحقوق الإنسان

فندق لورويال ميريديان- قاعة رويال بيتال

الدوحة 21-22 فبراير 2023

سعادة السيدة مريم عبد الله العطية، رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر، رئيسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

سعادة السيد فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛

سعادة السفيرة هيفاء أبو غزالة، مساعد الأمين العام ورئيس قطاع الإعلام في جامعة الدول العربية؛

سعادة الدكتور بيبلو ف شودري، الممثل الفني ورئيس مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدوحة؛

السيد ميشيل فورست، المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن البيئة؛

السادة ممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

الحضور الكرام،

تحية طيبة وبعد،

بادئ ذي بدء، أود أن أعبر لكم عن غامر سعادتي بالمشاركة في أشغال هذا المؤتمر الهام الذي خصص لمناقشة موضوع التغيرات المناخية وحقوق الإنسان. كما أنني سعيد لأن أتقاسم معكم تجربة المجلس في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في ظل تعاظم التحديات التي يطرحها التغير المناخي.

من المعلوم للجميع أن التغيرات المناخية تؤثر، بشكل مباشر وغير مباشر، على مجموعة من الحقوق المكرسة في الدساتير الوطنية وفي الصكوك الدولية، وعلى رأسها الحق في الحياة،

والحق في التنمية والحق في الغذاء والحق في الماء والحق في السكن والحق في التربية. كما تقع على عاتق الدول التزامات باتخاذ تدابير فعالة لمنع هذه الآثار المناخية ومعالجتها، وبالتالي التخفيف من تغير المناخ، وضمان قدرة جميع البشر على التكيف مع أزمة المناخ. كما تتطلب العدالة المناخية أن يكون العمل المناخي متسقًا مع الاتفاقات والالتزامات والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وفي إطار ملاءمة الأعمال التي تقوم بها الدولة في مجال التغيرات المناخية في ظل احترام أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالبيئة والتغيرات المناخية، فإن المغرب اتخذ خطوات إيجابية بغرض مكافحة التغيرات المناخية، وفق الهدفين الأساسيين المرتبطين بالتغيرات المناخية

وهما التخفيف والتكيف. ففي مجال التخفيف من آثار التغير المناخي، واصل المغرب التزامه بخفض الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري في أفق عام 2030 بنسبة 45,5 بالمائة في يونيو 2021. أما بخصوص مسألة التكيف المناخي، فرغم اتخاذ تدابير مهمة في إطار سياسات عمومية في مجالات الفلاحة (مخطط الجيل الأخضر 2030 - 2020) والغابات والتنوع البيولوجي والواحات، فإن هذه المجالات ما زالت تواجه مخاطر وآثار التغيرات المناخية لعدة أسباب، أهمها نقص الموارد المائية.

وانطلاقاً من صلاحيات المجلس الواسعة ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها التي خولها له دستور سنة 2011 والقانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني

لحقوق الإنسان، يسعى المجلس إلى مقتربة إشكاليات التمتع بالحقوق الأساسية في ظل استمرار بعض الممارسات المضرة بالبيئة والتي من شأنها المس بتمتع الأفراد بحقوقهم الأساسية. وتتجلى تدخلات المجلس في الرصد وتلقي الشكايات والتفاعل معها وتقوية القدرات وتوجيه التوصيات إلى مختلف الجهات الرسمية المعنية.

فبخصوص الرصد وتلقي الشكايات، تفاعل المجلس مع العديد من الشكايات التي توصل به من مختلف الأفراد وجمعيات المجتمع المدني يلتمس أصحابها رفع الضرر المتعلق بمخالفة الضوابط البيئية المعمول بها من قبيل الرعي الجائر وتعرض السكان للفيضانات والحرائق والصيد الجائر، وكلها تهدد تمتع السكان بالحق في العيش في بيئة سليمة. كما قام المجلس ولجانه الجهوية

بمقاربة هذا الموضوع من مختلف الجوانب وخاصة حسب السمات المميزة للجهات، وكذا القضايا التي تؤثر بشكل سلبي على التمتع بالحق في بيئة صحية وسليمة ومتوازنة. وقد تفاعل المجلس مع جميع تلك الشكايات وإحالة مضامينها على الجهات المختصة للقيام بالمتعين.

وعلى الصعيد الدولي، يتمتع المجلس بعضوية المجموعة المعنية بحقوق الإنسان والتغيرات المناخية التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتهدف المجموعة التي تتكون من 34 مؤسسة وطنية عضو، إلى تبادل المعارف والتجارب والممارسات المثلى بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل المناطق الأربع في مجال مواجهة التغيرات المناخية بالاستناد إلى مقاربة قائمة على حقوق الإنسان.

إضافة إلى ذلك، يشارك المجلس بفعالية في مختلف الفعاليات الدولية التي تخصص لمناقشة التغيرات المناخية وحقوق الإنسان، حيث شارك في ندوة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تقليص فجوة

ومن أجل تقوية قدرات المجتمع المدني وتعريفهم بقضايا التغيرات المناخية، نظم المجلس لقاء عشية انعقاد الدورة 26 لمؤتمر المناخ، في شهر نونبر 2021، مع "شباب مغربي ملتزم للتصدي للتغيرات المناخية" بمشاركة 27 شابة وشابا يمثلون 17 جمعية من كافة جهات للمملكة. كما شارك المجلس في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المنا. ((COP27

وإلى جانب كل ما سبق ذكره، فإن المجلس أصدر العديد من التوصيات تضمنتها تقاريره السنوية. ففي هذا الإطار، يوصي المجلس بتعديل القانون المتعلق بتنظيم المؤسسات المصنفة الصادر بتاريخ 25 غشت 1914 ، لضمان مواكبته للتطورات الحاصلة في مجال حماية البيئة؛ والتعجيل باعتماد مقترح قانون يغير ويتمم بموجبه القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها ومقترح قانون إطار يتعلق بالمناخ، مع الأخذ بعين الاعتبار أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة؛ وحماية مواقع التراث الصخري، وتنظيم تكوينات تهم المسؤولين عن إنفاذ القانون ومصالح الجمارك حول تهريب الآثار وتعريفهم بمكونات التراث الصخري؛ وإحداث وكالة خاصة بحماية خليج

وادي الذهب بالداخلة؛ وعرض القوانين التي لها ارتباط بالبيئة على المجلس لإبداء الرأي فيها من وجهة نظر حقوقية؛

وقدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الثلاثاء 7 فبراير 2023، مذكرة حول الحق في الماء بعنوان "الحق في الماء: مداخل لمواجهة الإجهاد المائي بالمغرب". وقد تم إعداد هذه المذكرة اعتمادا على المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في تقييم السياسات العمومية. ويسعى المجلس من خلالها إلى المساهمة في النقاش العمومي الذي يعرفه المغرب حول تحديات الإجهاد المائي وسبل مواجهتها، حيث يتابع بانشغال كبير إشكالية التراجع المطرد للمخزون المائي الوطني والتهديدات التي تنطوي عليها بالنسبة للاستقرار الاجتماعي وتداعياته على حقوق الإنسان.

وفي الختام، يشدد المجلس على أهمية أن تترافع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تحت مظلة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، لدى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل الحصول على وضع "ملاحظ" لكي تتمكن المؤسسات الوطنية من المشاركة في مختلف دورات مؤتمر الأطراف بشأن التغير المناخي واجتماعاتها التحضيرية ابتداء من الدورة 28 التي ستعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة هذا العام.

شكراً لإصغائكم.